

## متفرقات

## يوم تضامني مع اللاجئين السودانيين

«رفضاً لجميع المضايقات العنصرية التي يتعرض لها اللاجئون السودانيون في لبنان»، نظّمت حملة مناهضة العنصرية، أمس، يوماً تضامنياً مع اللاجئين السودانيين أمام مكتب مفوضية الأمم المتحدة. الهدف من الوقفة التضامنية هو «الإضاءة على معاناتهم ورفع صوتهم عالياً»، وفق الحملة. تأتي هذه الخطوة ضمن الإجراءات التي يسعى إليها اللاجئون السودانيون للضغط على المفوضية لأجل التجاوب مع مطالبهم المتمثلة في بثّ ملفات إعطاء اللجوء. وكان هؤلاء قد بدأوا اعتصاماً مفتوحاً أمام مبنى المفوضية في 20/7/2015، من دون أن تلقى مطالبهم أي تجاوب من قبل المفوضية.

## التقرير النهائي لملف الطفلة ايلّا طنوس

أنهت اللجنة العلمية المكلفة من قبل قاضي التحقيق في بيروت جورج رزق دراسة ملف الطفلة ايلّا طنوس، وفق ما أعلن رئيس اللجنة ونقيب الأطباء السابق شرف أبو شرف، أمس. وقال إن اللجنة أنهت دراسة الملف بجديّة وبموضوعية «وبعد جهد كبير»، لافتاً إلى أنها ارتأت عرض الملف على مراجع علمية أخرى وأخذ رأيها العلمي «نظراً إلى خطورة الحالة وتشعباتها وتعقيداتها»، ومشيراً إلى أن التقرير «سيكون جاهزاً ومترجماً إلى العربية خلال الأسبوعين القادمين».

## البنك الدولي يمول عملاً

## لفرز النفايات في راشيا

أعلن رئيس اتحاد بلديات قلعة الاستقلال في منطقة راشيا عصام الهادي، أمس، أن البنك الدولي وافق على تمويل مشروع معمل فرز النفايات «بعد دراسة معمقة وطويلة قدمها له مجلس الانماء والاعمار»، لافتاً إلى أن البنك الدولي سوف يبدأ قريباً بإجراء عمليات المناقصة والتزيم للبدء بالعمل.

وأشار الهادي إلى أن مشاركة البنك الدولي في هذا المشروع بحوالي مليوني دولار، لافتاً إلى أن المشروع من شأنه أن «يخلص المنطقة من المكبات العشوائية التي تقع على جوانب القرى والبلدات، والتي تلوث الهواء والتربة والمياه».

## التراخيص الصناعية حتى حزيران

بلغ عدد القرارات المتعلقة بالتراخيص الصناعية للمصانع خلال النصف الأول من هذا العام 357 قراراً، في مقابل 258 قراراً خلال عام 2014 و210 قرارات خلال عام 2013. وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مصلحة المعلومات الصناعية، فإن 55.5% من القرارات سجلت في محافظة جبل لبنان، العدد الأكبر منها في قضاء المتن (59 قراراً). ومن المناطق التي سجلت عدداً ملحوظاً من القرارات، برزت الشياح (9 قرارات) والشويفات (7 قرارات) والمتين (6 قرارات). أما بالنسبة إلى توزيع القرارات بحسب النشاط الصناعي، فقد كان نصيب الصناعات الغذائية هو الأكبر بـ104 قرارات، 52.9% منها هي من الفئة الرابعة، من بينها 34 قرار إنشاء، تليها مباشرة صناعة مواد البناء بنسبة 17.4%، ومعظم قراراتها تنتمي إلى الفئة الثالثة، ومن ثم الصناعات الكيماوية بنسبة 10.6%.

## ردّ من «سوليدير»

تعليقاً على التقرير المنشور في «الإخبار»، الاثنين 14 كانون الأول 2015، تحت عنوان «بقايا الحراك: قمع أمني في سوليدير وانتفاضة شاين في خيمة»، ردّت إدارة شركة سوليدير بأن القضية (نقل الناشط سامر مازح من مكان عمله في أسواق بيروت إلى فرع آخر للشركة التي يعمل لديها) لم تكن مرتبطة بإجراءاتها الخاصة (أي إجراءات شركة «سوليدير»). بل بإجراءات متخذة من قبل جهاز أمني رسمي (فرع المعلومات)، وتالياً يجدر التوجه إليه مباشرة في حال أي استفسار أو طلب توضيح».

## متابعة

## انجاز الاستعدادات لترحيل النفايات: الكلفة باهظة

ومن ثم نقلها إلى المرآة تجهيزاً لشحنها إضافة إلى كلفة الطمر أو التصنيع في البلد المرّحل إليها». يبرر شهاب اعتماد خيار الترحيل بأنه يأتي بعد «تعطيل خطة مطامر النفايات، فكان لا بد من الذهاب إلى موضوع الترحيل على نحو جدي وعملي وعلمي وبما يتلاءم مع مصلحة الخزينة اللبنانية وقدرات الدولة من خلال البنى التحتية التي تسمح بعملية الترحيل»، مضيفاً أن هذا العمل أخذ وقتاً طويلاً سواء كان مع الإدارات المعنية أو في مراكز الفرز والتوضيب في لبنان أو «من خلال الشروط الدولية الموضوعية على عملية الترحيل، لكون لبنان مرتبطاً باتفاقية بازل». لم تكن

من المتوقع ان تطلب

اللجنة الوزارية المكلفة

متابعة ملف النفايات،

غداً، عرض موضوع

ترحيل النفايات إلى الخارج

على مجلس الوزراء، وفق

ما صرّح به، أمس، وزير

الزراعة أكرم شهاب

## هديك فرفور

اعلن وزير الزراعة أكرم شهاب ان الإعداد ل«ترحيل النفايات إلى الخارج أصبح في نهايته». جاء اعلانه بعد لقاء عقّد في سرايا الحكومية بين رئيس مجلس الوزراء تمام سلام وأعضاء اللجنة الوزارية، التي تضم إلى شهاب كلا من وزير المال علي حسن خليل ووزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر. وقال شهاب انه جرى البحث في مصادر التمويل، «وسترسل الوزارات المعنية ردودها خلال الـ 48 ساعة المقبلة وسيكون هناك اجتماع عند الخامسة من عصر الأربعاء لعرض الموضوع على مجلس الوزراء».

يعلق الخبير البيئي زياد ابي شاكر انه «من المؤسف ان يُعتمد هذا الخيار المكلف جداً»، مشيراً إلى انه «وفق حسابات أولية أجريتها سيكلف طن النفايات بين 250 إلى 255\$». ويشرح في هذا الصدد إلى ان الكلفة تتوزع على أكلاف إعادة لمّ النفايات وإيصالها إلى معامل التوضيب كي يجري تجهيزها في بلات



يقدر ابي شاكر  
تكلفة الطن بما  
يراه بين 250 إلى  
255 دولاراً



هذه المرة الأولى التي يُلمّح فيها شهاب إلى ان اعتماد الترحيل هو آخر الحلول المتاحة محاولاً القاء اللوم على من عطلّ خطة المطامر وتحميله مسؤولية كلفة الترحيل الباهظة.

يقول الناشط والمُنسّق العام للإئتلاف المدني رجا نجيم ان مقارنة السبب بما هو أسوأ لتبرير خيار تجاهل الحل الصحيح، أي الفرز، هو «قمة المراهقة»، لافتاً إلى «عدم وجود

## تقرير

## متطوعو الدفاع المدني: معركة المراسيم التطبيقية

## أيضا الشوفي

بعد 18 شهراً على موافقة مجلس النواب قانون «تثبيت متطوعي الدفاع المدني»، الذي يقضي بإقامة مباراة محصورة لتثبيت 2400 متطوع، لم يُثبت أي من المتطوعين الذين عادوا إلى الشارع بعدما يُسوا من المماثلة الحاصلة في ناسها ومتطوعها، أقرّت قانوناً اعترفت فيه بحقوقهم وبدأت تماطل بالمراسيم التطبيقية، إلا أنّ صبر المتطوعين نفذ. أعلنوا أمس أنهم «ناهبون إلى خيار سيكون مفاجئاً غداً إذا لم تحل القضية». لا إغلاق للطرق ولا حرق للدواب، كذلك لا توقف عن مزاوله عملهم إطلاقاً، لكن ما حصل في البحر العام الماضي لن يكون سوى «بروفة» لما يُعد، وفق ما صرّح به مصطفى دمج، أحد المتطوعين، لـ «الإخبار». ناشد المتطوعون وزير الداخلية نهاد المشنوق «بال تدخل لتثبيتهم»، رافضين «الاتصال بأي مسؤول أو وزير بعد الغد، فالملف موجود في وزارة الداخلية وسنستمر في حمل قضية 2400 متطوع، لاننا نريد

وعوداً ملموسة». يرفض المتطوعون إلقاء اللوم على المشنوق، بالرغم من كونه أبرز من عرقل إقرار القانون في مجلس النواب مطالباً بإدخال تعديلات عليه وهو ما حصل. بعد المؤتمر الصحافي للمتطوعين أمس، إنقضى وقد منهم مستشار المشنوق المتابع للملف، «أعطى الوزير وعداً بأنه سيطرح الملف في أول جلسة لمجلس الوزراء ولن يخرج منها قبل توقيع المراسيم»، وفق كلام دمج. كذلك أكدت مصادر الوزير «المبادرة إلى طرح القانون في أول جلسة لمجلس الوزراء، علماً أنّ وزارة الداخلية أطلت المراسيم الأربعة إلى مجلس الوزراء منذ شباط الفائت، والمطلوب اليوم إقرار المرسوم التنظيمي الأول على أنّ تقرر المراسيم الثلاثة الباقية على نحو تلقائي»، إلا أنّ المصادر تشير في الوقت نفسه إلى أنه «لم يُحسم إلى اليوم ما إذا كانت جلسة الأربعاء مخصصة للجنة الوزارية المتابعة لملف النفايات أم ستكون جلسة لمجلس الوزراء»، لافتة إلى أنّ «الموضوع لم يعد الاعتراف بالحق لأن القانون المقر أثبت حق المتطوعين بالتوظيف إلا أنّ الأمر

متعلق بجدول أعمال مجلس الوزراء فقط». معركة تشريع القانون العام الماضي لم تكن سهلة، إذ بادر المتطوعون إلى الاعتراض بطريقة مغايرة، توجهوا إلى البحر وأعلنوا أنهم لن يعودوا سوى عند اقرار القانون. أقرّ القانون معدلاً تحت ضغطهم، فالغي المادة 9 التي تنص على انه «يستفيد من هذا القانون لجهة الحقوق التقاعدية والمنافع والخدمات كل العناصر والموظفين الذين سرحوا من الخدمة لبلوغهم السن القانونية بعد صدور المرسوم الرقم 4082 تاريخ 14-10-2000 حتى صدور هذا القانون»، وذلك بناء على طلب وزير الداخلية نهاد المشنوق. خسر المتطوعون المفعول الرجعي للقانون بإلغاء هذه المادة إلا أنهم رضوا بالأمر على اعتبار أنّ الأولوية للتثبيت، وأنّ الدولة خطت خطوة كبيرة بالموافقة على الأمر، لكن بعد سنة ونصف سنة من المماثلة أدرك المتطوعون أنّ معركة إقرار القانون تليها معركة لإقرار المراسيم التطبيقية بهدف تحصيل أبسط الحقوق.



«جريئة» نظراً للخوف الذي كانت تبديه في الاجتماعات التنسيقية من «سيطرة قوى اليسار» على الحراك. فقد أكدت أنها تريد «دولة تحترم الدستور، دولة تفصل الدين عن الدولة، دولة عدالة تعمل فيها السلطات على تحقيق حاجات المواطن الأساسية من بني تحتية وطبابة وتعليم واستشفاء عبر المؤسسات العامة لا الخاصة، وأخيراً تعديل النظام الضريبي عبر زيادة الضريبة على الأرباح».

(الإخبار)